الرسالة الاخبارية

مجلس نواب الشعب

العدد 51 | من 16 إلى 31 ديسمبر 2025

المصادقة على قانون الانتداب الاستثنائي:
خطوة تشريعية لدعم خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم

صادق مجلس نواب الشعب يوم 16 ديسمبر 2025 على مقترح قانون يتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية ، وذلك بـ 92 نعم 04 إحتفاظ و01 رفض.
و قد عقدت لجنة التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية اجتماعاتها بشأن دراسة مقترح القانون خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر 2023 وجويلية 2025، كما نظّمت الأكاديميّة البرلمانيّة يوم 03 أكتوبر 2025 يوما دراسيا بخصوصه.

مسار مقترح القانون

- تاريخ الإيداع : 28 جويلية 2023
- تاريخ الاحالة : 3 أوت 2023
- الدراسة على مستوى اللجنة: بين أكتوبر 2023 وجويلية 2025
- الجلسة العامة: 16 ديسمبر 2025
- النشر بالرائد الرسمي: 23 ديسمبر 2025

أبرز الأحكام

ينصّ القانون المذكور على معالجة وضعية خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالانتداب الاستثنائي في مختلف القطاعات العمومية للدولة في القطاع العام والوظيفة العمومية. وقد نظّم نصّ القانون معالجة هذه الوضعيات كما يلي:

المنصة ومعايير الترتيب

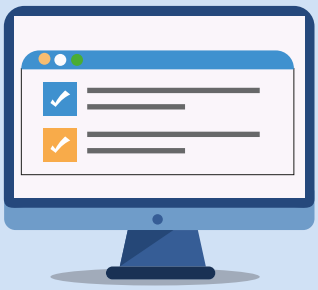

ترتيب تفاضلي للمترشحين عبر منصة رقمية حسب:
- أولوية لمن تجاوز 40 سنة
- أقدمية التخرج (أكثر من 10 سنوات)
- فرد واحد من كل عائلة دون اعتبار شرط السن
- الوضعية الاجتماعية

شروط الترشّح

- التسجيل بمكاتب التشغيل
- عدم الانتفاع بإجراءات تسوية الوضعيات المهنية
- عدم الانخراط بصفة مسترسلة في منظومة التقاعد والحيطة الاجتماعية
- عدم التمتع بمعرّف جبائي خلال السنة السابقة للتسجيل
- عدم الحصول على قرض يفوق 40 ألف دينار عند التسجيل بالمنصة

آلية الانتداب

- ✔ انتداب بالملفات
- ✔ مرحلة تأهيل حسب الخطة أو الوظيفة بالمؤسسات المعنية

آجال التنفيذ

- ✔ الانتداب يتم على دفعات
- ✔ في أجل أقصاه 3 سنوات من تاريخ صدور القانون

مجلس نواب الشعب في أرقام

03	مشاريع قوانين أحالها مكتب المجلس على اللجنة المعنية
04	مبادرات تشريعية صادق عليها مجلس نواب الشعب
03	تظاهرات نظّمها مجلس نواب الشعب

مواعيد هامة

جانفي 2026

الإثنين	الثلاثاء	الإربعاء	الخميس	الجمعة	السبت	الأحد
			1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11
12	13	14	15	16	17	18
19	20	21	22	23	24	25
26	27	28	29	30	31	1

12 جانفي 2026: يوم دراسي حول مقترح القانون عدد 2025/060 المتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة.

زيارة لجنة التشريع العام إلى لاهاي

تعزيز الديبلوماسية البرلمانية وتدعيم امكانيات اللجنة في مجال اختصاصها

أدّى وفد من لجنة التشريع العام بمجلس نواب الشعب زيارة عمل إلى مدينة لاهاي بمملكة هولندا من 14 إلى 18 ديسمبر 2025، وذلك في إطار دعم الدبلوماسية البرلمانية، وتعزيز التواصل مع الجالية التونسية بالخارج، والاطلاع على عمل المؤسسات القضائية الدولية.

وشمل برنامج الزيارة، زيارات إلى محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، والمحكمة الدائمة للتحكيم، ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، حيث اطّلع الوفد على مهام هذه المؤسسات ودورها في تكريس العدالة الدولية.

وأكّد أعضاء الوفد بالمناسبة على اعتزاز تونس بانضمامها إلى المنظمات القضائية الدولية، وحرص مجلس نواب الشعب على تعزيز التعاون والانخراط في الفضاءات القانونية الدولية.
كما التقى الوفد بمقرّ السفارة بممثلي الجالية التونسية بهولندا، حيث تمّ الاستماع إلى مشاغلهم والاشكاليات المطروحة.
وأكّد رئيس لجنة التشريع العام متابعة هذه الإشكاليات في إطار الدورين التشريعي والرقابي، لأعضاء مجلس نواب الشعب.

رئيس مجلس نواب الشعب يطّلع على مخرجات هذه الزيارة

عقد العميد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، يوم 25 ديسمبر 2025، جلسة عمل مع أعضاء لجنة التشريع العام خُصّصت للنظر في مخرجات زيارة العمل التي أدّاها وفد من اللجنة.
وأبرز رئيس المجلس اعتماد منهجية جديدة في الدبلوماسية البرلمانية تهدف إلى تجاوز الأساليب التقليدية في العمل البرلماني الخارجي، انسجامًا مع التحوّلات الجيوسياسية ومتطلّبات المرونة والواقعية.
وشدّد على أهمية تطوير الدبلوماسية البرلمانية وتعزيز فاعليتها في تناغم مع الدبلوماسية الرسمية، مع التأكيد على

استقلالية المؤسسة التشريعية بما يخدم المصالح الوطنية ويعزّز إشعاع تونس دوليًا.
وقدّم أعضاء وفد لجنة التشريع العام عرضًا حول مخرجات زيارة لاهاي، مبرزين دورها في تعزيز الدبلوماسية البرلمانية، وتكريس التواصل المؤسّسي مع المنظمات الدولية، وتدعيم الروابط مع الجالية التونسية بالخارج، مع التنويه بمجهودات سفارة الجمهورية التونسية بلاهاي.

النظر في ثلاثة مشاريع قوانين والموافقة عليها

وافق مجلس نواب الشعب خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم 31 ديسمبر 2025 على ثلاثة مشاريع قوانين أساسية :

1. مشروع قانون أساسي عدد 119/2025 يتعلق بالموافقة على تعديل البروتوكول (ب)لاتفاق التبادل الحر بين الجمهورية التونسية ودول المجموعة الأوروبية للتبادل الحر.

2. مشروع قانون أساسي عدد 120/2025يتعلق بالموافقة على تعديل الاتفاق الأوروبي المتوسطي المؤسس لشراكة بين الجمهورية التونسية من جهة والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جهة أخرى.

3. مشروع قانون أساسي عدد 121/2025 يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاقية الجهوية لقواعد المنشأ التفاضلية الأوروبية المتوسطية.

وكانت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة قد استمعت يوم 29 ديسمبر 2025 إلى وزير التجارة وتنمية الصادرات، حول مشاريع القوانين المذكورة. وأكد الوزير خلال الجلسة أنّ غرة جانفي 2026 هو تاريخ أقصى لاعتماد النظام الأورومتوسطي لقواعد المنشأ صلب الاتفاقيات التجارية من خلال قرارات ثنائية ودخولها حيز التنفيذ، مبرزًا أهميته في تسهيل نفاذ المنتوجات التونسية إلى الأسواق الأوروبية، خاصة عبر مبدأ تراكم المنشأ والتحويل المبسّط. وأوضح أن هذه التعديلات ستعزز القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية، وتدعم الصادرات وجلب الاستثمار، بما يسهم في خلق الثروة ومواطن الشغل وترسيخ اندماج تونس في الفضاء الاقتصادي الأورومتوسطي.

وخلال النقاش أثار النواب تساؤلات وملاحظات حول تأخر عرض مشاريع القوانين وجدوى القواعد الجد يدة وانعكاساتها على

القطاعات الحساسة، مؤكّدين ضرورة حماية النسيج الإنتاجي وضمان جاهزية الإدارة ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة. واثر اجابة الوزير على تساؤلات وملاحظات النواب، تمّت الموافقة على مشاريع القوانين المعروضة

رئيس مجلس نواب الشعب يشرف على جلستي عمل مع مجموعة التعاون البرلماني مع بلدان آسيا واستراليا

أشرف العميد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يومي 24 و25 ديسمبر 2025 على جلستي عمل مع أعضاء مجموعة التعاون البرلماني مع بلدان آسيا وأستراليا.

وأكّد رئيس المجلس نجاعة العمل البرلماني الخارجي ضمن مجموعات التعاون حسب المناطق، مبرزًا أهمية الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز علاقات تونس الخارجية، ومشدّدًا على ضرورة التناغم بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية لضمان فاعلية هذا التمشّي.من جهتهم،

أكّد النواب الحاضرون حرصهم على توظيف الدبلوماسية البرلمانية لخدمة علاقات تونس الخارجية، مع الدعوة إلى إرساء آليات تدعم نجاح عملهم. وتمّ الاتفاق على تكوين مجموعات الصداقة البرلمانية مع عدد من الدول الآسيوية، وهي جمهورية كوريا، الصين، تركيا، إيران، اليابان، باكستان، الهند وأرمينيا، و تعيين منسّق لكل مجموعة، مع مراعاة البعد الجغرافي.

انخراط جدّي في دعم الحقوق والتنمية والاستثمار

مجلس نواب الشعب ينظم ورشة عمل حول اتفاقية الاتحاد الإفريقي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات

شارك عدد من أعضاء مجلس نواب الشعب ومستشاريه يوم 23 ديسمبر 2025 في ورشة عمل حول اتفاقية الاتحاد الإفريقي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات نظّمتها إدارة التعاون الدولي بالمجلس بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث تمّ عرض مضامين اتفاقية الاتحاد الإفريقي التي تُعد أول إطار قانوني إفريقي شامل ومخصّص حصريًا للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. وتهدف هذه الورشة الى دعم قدرات النواب والمستشارين في متابعة قضايا العنف المسلط على النساء والفتيات.

كما تندرج في سياق حرص رئاسة مجلس نواب الشعب على تكريس الالتزام الجماعي بالقضاء على جميع أشكال العنف القائم على أساس نوع الجنس ضد النساء والفتيات، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية، بما يرسّخ مكانة تونس في الجهود الإفريقية والدولية الرامية إلى حماية النساء والفتيات وضمان حقوقهن.

مجلس نواب الشعب ينظم دورة تكوينية حول إدماج مبدأ تكافؤ الفرص في مخطط التنمية

شارك عدد من أعضاء مجلس نواب الشعب ومستشاريه في دورة تكوينية انعقدت يومي 20 و21 ديسمبر 2025 بمدينة الحمامات، نظّمتها إدارة التعاون الدولي بمجلس نواب الشعب بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وتندرج هذه الدورة التكوينية في سياق حرص رئاسة مجلس نواب الشعب على دعم قدرات المؤسسة التشريعية في مجالي التشريع والرقابة، وتعزيز إدماج مبدأ تكافؤ الفرص في السياسات العمومية والعمل البرلماني، خاصة عند دراسة مخططات التنمية، ومناقشة الميزانيات، وتقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للتشريعات.

وقد واكب العميد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب جانبا من أشغال هذه الدورة التكوينية، وأكد بالمناسبة أهمية تكافؤ الفرص كخيار استراتيجيّ لتحقيق تنمية عادلة وشاملة، ودعامة أساسية لتحسين جودة السياسات العمومية وتعزيز دور البرلمان في متابعة تنفيذها وتقييم نتائجها.

مجلس نواب الشعب يواكب أيام الاستثمار بولاية مدنين في دورتها الثانية تحت شعار "مدنين بوابة الاستثمار الذكي"

واكب العميد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، رفقة وفد برلماني هام، يوم 19 ديسمبر 2025، فعاليات اليوم الثاني لأيام الاستثمار بولاية مدنين في دورتها الثانية تحت شعار "مدنين بوابة الاستثمار الذكي".

وأبرز رئيس مجلس نواب الشعب في كلمته أن الثورة التشريعية أصبحت ضرورة قصوى، مبرزا انفتاح المجلس واستعداده لاستقبال مشاريع القوانين في مختلف المجالات، وخاصة منها المتعلقة بالاستثمار والتنمية. كما أكّد أنّ الاستثمار لا ينجح بالقوانين وحدها، بل بتغيير العقليات وبالثقة في تونس وفي قدرات أبنائها.

وكان والي مدنين أكّد في الافتتاح أن حضور رئيس مجلس نواب الشعب والوفد البرلماني يجسّد الأهمية التي توليها الدولة لمسار الاستثمار الذكي، داعيًا إلى تطوير الإطار التشريعي ومجلة الاستثمار بما يواكب التحولات الاقتصادية.

وبيّن العميد إبراهيم بودربالة في اختتام هذه التظاهرة أنّ مجلس نواب الشعب يتحمّل مسؤولية تاريخية في هذه المرحلة، مشيرًا إلى أنّ الحضور المكثّف لوفد برلماني رفيع المستوى في التظاهرة يُعدّ دليلًا واضحًا على التزام المجلس بدوره في معاضدة الوظيفة التنفيذية ودعم المجهود الوطني للتنمية والاستثمار.

وأدّى رئيس مجلس نواب الشعب، رفقة الوفد البرلماني المرافق له، على هامش المشاركة في هذه التظاهرة، زيارة ميدانية إلى كلّ من ميناء بوغرارة للصيد البحري وميناء قرين للصيد البحري.

رئيس مجلس نواب الشعب يستقبل ممثلين عن أحد المجمّعات المختصة في الخياطة والملابس والنسيج بولاية بن عروس

استقبل العميد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 16 ديسمبر 2025 ممثلين عن مجمّع مهني في قطاع الخياطة والملابس والنسيج بولاية بن عروس، بحضور السيد فخري عبد الخالق النائب عن دائرة المحمدية. وقد عرض الحاضرون

أوضاعهم الاجتماعية والمادية الصعبة إثر الإغلاق النهائي والفجئي لشركات المجمّع وإيقافهم عن العمل منذ أكثر من سنتين. وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب تفهّمه لهذه الوضعيات، معربًا عن استعداد الوظيفة التشريعية للاضطلاع بدورها في حدود صلاحياتها الدستورية.

مجلس نواب الشعب ينظّم يوما دراسيا حول مقترح قانون يتعلق بتسوية مخالفات الصرف

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم 22 ديسمبر 2025 يوما دراسيا حول "مقترح قانون عدد 058/2025 يتعلق بتسوية مخالفات الصرف"، أشرف عليه العميد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وحضره رئيس لجنة المالية والميزانية السيد عبد الجليل الهاني ، وعدد من الضيوف من وزارة المالية، والبنك المركزي التونسي، والمجلس البنكي والمالي.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب في افتتاح الأشغال الدور المهم للأيام الدراسية في تمكين النواب من التدقيق في المسائل المعروضة عليهم في إطار ممارستهم لصلاحياتهم الرقابية والتشريعية. وأضاف أن هذا الفضاء الاكاديمي يساهم في التوضيح خاصة وأن القانون، عندما يصدر، يلزم الدولة بتطبيقه وهو ما يتطلب من النّائب ان يكون على درجة عالية من الحكمة والتبصر ومعرفة بتبعات القانون عند التصويت عليه.

وبيّن رئيس لجنة المالية والميزانية أنّ مقترح قانون تسوية مخالفات الصرف يكتسي أهمية خاصة لكونه يعالج تقادم مجلة الصرف وعدم مواكبتها للتحولات الاقتصادية والرقمية. وأشار إلى أنّ مقترح القانون يتضمن توجّهًا نحو إقرار عفو عن مخالفات الصرف، بما يخفّف الأعباء والعقوبات غير المتناسبة، ويسهم في تنمية موارد العملة الأجنبية في إطار مصالحة اقتصادية شاملة، مع التأكيد على ضمان الأمان القضائي وتوفير الشروط والتطمينات الكفيلة بإنجاح هذا التمشي وتشجيع الانخراط فيه.

وشدّد ممثلو وزارة المالية والبنك المركزي التونسي خلال تدخّلهم على أنّ إصلاح منظومة الصرف يقتضي معالجة تشعّب النصوص وغموض المفاهيم وتشدّد العقوبات. كما أكّدوا دعم مبدأ تسوية المخالفات لما له من دور في تعبئة موارد العملة الأجنبية، مع ضرورة تزامنه مع تنقيح شامل لمجلة الصرف واحترام معايير الشفافية ومكافحة غسل الأموال.

أكد النواب خلال النقاش على ضرورة توفر الإرادة السياسية لتحديث القوانين المتعلقة بالصرف بما يواكب التحولات العالمية

ويحمي مصالح الشباب والمستثمرين والمؤسسات الناشئة، مع التصدي لمظاهر التجارة الموازية وتوضيح المخالفات الصرفية لضمان أمن مالي واستقرار اقتصادي وتعزيز الاستثمار الوطني. وشدّدوا على أهمية التنسيق والتوافق بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية وإصدار نصوص قانونية واضحة ومتكاملة تسهم في تنظيم المعاملات المالية وتطبيق أحكام مكافحة غسل الأموال، مع مواصلة إصلاح مجلة الصرف تدريجيًا لمواكبة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية وتيسير الإجراءات المتعلقة بالمقيمين بالخارج والطلبة بالمهجر.